

بلا ولا لام الطلب الفعل اجزأ ايات ايت من واتي مهما وان وتاليها الفعلين جزم
ولم ولما ان واذما حيثما اتي متى ما تلو اذما اسما الشرط والجاء والجواب ستم

الجواز بلا ولا لام الموضوعين للطلب على وجه الاستفلاء أو التساوي
أو الخصص سواء كانت المطلب فعلا أو تركا الفعل المضارع اجزأ لفظا
وكذا اجزأ بلم ولما الموضوعين للنفي وكذا اجزأ بان واذما حيثما
وايات واين ومن واتي وحرهما واتي ومتى حالكون ما تلو اذما بمعنى
حيثما الاخرها اسما اتفاقا في غيرهما وعلى الاصح فيه وما قبله حرفا
اتفاقا واما نفيه فعل الاصح ثم ان ما قبل ان ما قبل ان جازم فعل
واحد واما ان وتاليها فلفعلين جزم واللام للتقوية ليس او لهما
الشرط والثاني الجاء وذا الجواب سم ايض والنفصيل ان الجواز
للفعل نوعان جازم لفعل واحد وهو اربعة لا ولا لام الطلبين ولا تجزأ
فعل التكلم المعلوم لان الشخص لا ينفي ولا يام نفسه الاجاز ان تنزل
منزلة الاجنب واما المجزول فيجوز انه لان المنى والما مور الفاعل المحذوف
ولم ولما وتشركان في النفي وقلب معنى الفعل الى الماضي وجواز دخول
همزة لا استفهام عليها الا ان لم تصاحب اداة الشرط دون لما وذلك
لان مشتبا يصاحب قد معنى وهو لا يجي اداة الشرط الموضوعية للتعليل

ما صله ان يقع لما يجب ان يرد الى الحال وانقطاعه فيه
فتمت ما يجب قد اتفق عليه الحاشية وهي لا تجتمع مع
اداة الشرط كذا في التعليل والاشكال فكذلك لما
ونفي لم يصح لا يرد اليك شيئا في حال
ويجاء مع قد معنى ويا في اداة الشرط فجمع
ملحق

ان كان اللفظ اللفظي ان لم يكن له معنى في ذاته بل هو
بما هو في الجملة كقوله لا اله الا الله لا اله الا الله

بخلاف مثبت لم ونفى لم لا يجب اشراره في الحال لهذا يقال لم يخرج ثم
خرج بخلاف لا فلا نقول لما يخرج ثم خرج للشافعي ويجوز حذف
مخرج لمادون لم وفي لا يتوقع ثبوت المنع دون لم وجازم لفظي
وهو احدى عشرة كلمة على اربعة انواع حرف باتفاق وهو ان
وحرف على الاصح وهو اذا حيث ذهب سيبويه الى ان معنى اذا
نعم اقم ان نعم اقم وقال البراءة وابن السراج والفارسي انها
اسم زمان بمعنى متى واحتجوا بانها كانت في الاصل اسما والاصل
عدم التغير احاب سيبويه بانها في الاصل كانت للمتقبل فلما
تحولت عنه الى الماضي علم انها نزعته عن اللفظ الاصلي واسم باتفاق
وهو حيثما واين واين ومن وما واى واى واني واني واسم على الاصح
وهو ما بديل عود الضم اليه ثم انها قسم لمجد التعليل وهو
ان وادنا وقسم بدل معية على غيره كاللفظ العاقل لمن وغيره لما وهما
والزمان لمن واين والمكان لاين واني وحيثما وكل منها كاي فانها
تفيد جميع ما يفيد القسم الثلاثة بحسب ما يضاف اليه هذا وقوله

مضارعين ما ضيبي اودوي
تخالف وليا تيا مستقبلي

وقوله مضارعين الخ حال من الفعلين يعني انه بعد ما كانا فعلين يجوز
ان يكونا ذوي اتحاد بان كانا مضارعين نحو وان تعود وانعد او
ماضيين نحو وان عدم عدنا اودوي تخالف بان كان الاول مضارعا
والثاني ماضيا او بالعكس والعسم الثالث قليل حتى خصه بعضهم بالقوة
قالوا لان الاتيان بالشرط مضارعا مجزوما وتقيبه بالاي قبله
قطع بعد الاعمال هو ركيك جدا ورد عليهم ابن مالك بوردته في
القرآن نحو ان نشأ نزل عليهم آية فظلت اعناقهم لها خاضعين
وفي الحديث نحو قوله عليه السلام من يعم ليلة القدر ايماننا واحتسابا
غفر له واجابوا بان ظلت في الآية تابع وتنفير فيه مالا يفتقر في المبتدئ
والحديث يجوز ان يكون مرويا بالمع وليا تيا اي الشرط والجزاء مستقيل
المع وان كانا واحدا بخلافه لفظا اما الشرط فلانه مفروق في الحال
في الاستقبال والثبوت والمفترق فيه واما الجزاء فلانه معلق عليه
والمعلق على المستقبل مستقبلي وهما ان كانا ماضيين لفظا فالجزم
محلي او مضارعين فالجزم لفظي او الاول مضارعا والثاني ماضيا

او هو مع المتبعي وتفصيله انه ان اختلفت النعت لفظا ومع
كالعاقل والكريم او لفظا فقط كالذاهب المنطلق او مع فقط
كالضارب به القرب بفتح زير والضارب به القرب في الارض اي
التي فيها فان كان المنعوت متعددا وصيبت التثنية بالاعطف بالواو
اما العطف فلكونه اصل التثنية والجمع واما كونه بالواو فقط فلا
وهذا القسم ذكره الناطم رحمه الله بقوله والمختلف من نعت غير النور
فرق منعطف اي فرق المختلف باحد الوجهين نعت غير المنعوت
المفرد ما لكونه منعطفا بعضه على بعض سواء كان المنعوت مجتمعا
لخواصه الزيدون العابدون الراهدون وشاهد او منفردا لعدم
اتيان التثنية والجمع هناك بوجه اخر اختلاف اللفظ فقط لخواص
زيد وعمر وبكر والصائم والنائم والعالم او مع اختلاف العامل
في العمل لخواص زيد ورئيت عمر العالم والجاهل الانعت اسم الالة
فلا يمكن فيه التثنية فلا يفهم حررت بهذين اليهودي والعقير بل بهذا
الطويل وبهذا العقير قام سيبويه والبر والرجاء لانهم جعلوا
التطابق في الجامد عوضا عن الضم وعمل المشتق عليه قال الزبيري

وان قدرته بدلا او بيا جاز ان كان المنعوت معرفة فلا يجزئ العطف
لخو حرت بزید العالم الكامل وان اتفق فلا يفرق سواء كان
المنعوت مجتمعا لخواصه الرطبان العالمان والرجال العلماء او متونا
كجائ زید وعمر وبكر العلماء ولكن اذا اختلفت المنعوت واختلفت العوامل
فيلزم القطع لما يتغا مائلا واما الثاني فيجب عليه مطلقا وتوضيحه انه
ان تعدد المنعوت والمنعوت فان كان العامل في المنعوت واحدا فان
الحال العمل فالاتباع لخو حرت بزید وعمر والعاملين وان اختلفت
فان اختلفت نسبة العامل اليهما لخو حرت بزید والزید الظاهرين فالقطع
او احدثت نحو فاضل زید عمرا فالقطع لكل عند البصريين والاتباع للاف
عن الفراء والاول عن الكشي وايها شئت عن ابن سعدان وان تعدد
العامل فان اختلفت المعنى والعمل كجاء زید ورئت عمر الفاضلين
او في المعنى فقط كجاء زید ومضى عمر الظاهريان او في العمل فقط كجاء مؤلم
زید وموهم عمر الكاتبين وجب بالقطع وهذا كله مذكور في النظم
ذكرتها انما للفائدة وان احدثت في المعنى والعمل جاز الاتباع مطم
لما في النظم ونفت معمولي عاملين وصدر اعلم ومعنى لخوا جاز والة
زید وعمر والمكان ان اتبع وقوله لما وصاف بيان الحكم في صورة قد

للتواصل بخصوص المخطوطات

يرجى الاتصال على

+964-770118 0856

او

muhmaz@gmail.com